الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

(من القرن 05 الميلادي إلى القرن 15 الميلادي)

- **المحاضرة الأولى**: الفكر الاقتصادي في أوروبا (النظام الاقطاعي).
- **المحاضرة الثانية**: الفكر الاقتصادي الإسلامي (ابن خلدون، المقريزي).

لقد امتدت الفترة التي يطلق عليها "العصور الوسطى" من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر، أي أنها تشمل ألف سنة تقريبا. وقد شهدت تلك المرحلة انبثاق حضارتين شملتا معظم أنحاء العالم هي الحضارة المسيحية في أوروبا والحضارة الإسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية، وقد ساد في أوربا نظام اقتصادي سمي بالنظام الاقطاعي، وفي الشرق اقتصاد العالم الإسلامي.

المحاضرة الأولى: الفكر الاقتصادي في أوروبا (النظام الاقطاعي).

أولا: ماهية النظام الاقطاعي:

- **تعريفه:** توجد وجهات نظر مختلفة لدى الباحثين في تعريف النظام الاقطاعي، لكن مهما كثرت التعاريف واختلفت فإنها تؤدي الى صيغة واحدة هي: **تجزئة الملكية والسيادة**. ورغم اختلاف التعاريف إلا أنها اتفقت على العناصر الجوهرية التالية: **السيد، التابع، الاقطاع**.

فالنظام الاقطاعي هو نظام اقتصادي سياسي واجتماعي يعتمد أساسا على الأرض الزراعية والتجزئة في كل شيء، ويرتبط كل الارتباط بالأرض التي كان يهبها الامبراطور للملوك والنبلاء وهكذا لتصل الى رقيق الأرض في أسفل السلم الاقطاعي.

- **نشأته:** امتد من القرن الخامس ميلادي حتى نهاية القرن العاشر، وقد أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى عزل أوربا والتأثير على تجارتها وتفكيكها وخاصة بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م إلى مجموعة من الدويلات والمدن والمقاطعات، وشكلت هذه الأخيرة الإطار العام للنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة، فقد سادت وظهرت العديد من المقاطعات المتنافرة والتي عرفت بممارسة **اقتصاديات مغلقة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي**. حكم كل منها أحد الأمراء (النبلاء) مما استطاعوا فيما بعد الحصول على

سلطات واسعة ساعدت على استقلالهم عن السلطة المركزية، وفي داخل تلك الممالك الصغيرة، بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم للنبلاء وكبار الملاك تخلصا من أعباء الديون والضرائب، الأمر الذي سهل لأمراء الإقطاع سيطرة أشد في مقاطعاتهم، وهذا بدوره أعزاهم ودفعهم للتنازل فيما بينهم عن النفوذ والسلطة فشبت الحروب الأهلية بين المقاطعات وانقطعت العلاقات التجارية فيما بينهم. لهذا أخذت كل مقاطعة تأخذ **بسياسة الاقتصاد الاكتفائي** مما أطلق عليه **الاقتصاد المغلق**.

وعموما تشكل النظام الاجتماعي والسياسي الأوروبي في هذه المرحلة من ثلاثة تنظيمات أساسية طبعت شكل الحياة الاقتصادية وأثرت عليها، هي:

– **الكنيسة**: مؤسسة وحيدة كان لها أكبر أثر على هذه المرحلة التاريخية في أوروبا، كما أنها شكلت عقيدة واحدة صبغت كافة مجالات الحياة من فكر واقتصاد وفن وسياسة، وطبقة واحدة ممثلة في الرهبان كانت لها الزعامة السياسية والاجتماعية على كافة فئات المجتمع.

– **الإقطاعية**: هي تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي تحكمها طبقة النبلاء أو الطبقة الإقطاعية، تمتلك قطعة أرض تقوم على استثمار أرضها، و استغلال الفلاحين الذين يمارسون النشاط الفلاحي لتلبية حاجيات الإقطاعي و حاجياتهم مقابل حماية الإقطاعي لهم.

– **المنظمات الحرفية**: طابعها الأساسي كان مزيجا بين المفاهيم الدينية والاجتماعية والمهنية، وهي عبارة عن منظمات عملت على إيجاد قوانين صارمة تتعلق بالتدرج في المهنة وكيفيتها، كما عملت على تحقيق التماسك والتعاون الاجتماعي بين أعضائها، تدعمه تعاليم الديانة المسيحية، كما أنها تخضع في كل نشاطاتها لتعاليم الكنيسة.

ثانيا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاقطاعي

- كان الهيكل الاقتصادي مبني على الزراعة حيث اعتبرت الزراعة المصدر الأساسي للثروة.
- ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى **الريع** ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى **سخرة**،

ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فهم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج.

- أن القانون الأساسي للاقتصاد في ظل عصر الاقطاع يكمن في إنتاج مقدار فائض من المنتوج لسد حاجة الإقطاع السادة وعلى أساس الملكية الإقطاعية للأرض والملكية المحدودة للفلاحين.
- ترتكز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة.
- تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء.
- قيام النظام الحرفي في المدن، حيث لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد .لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.
- إن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الإقطاع والفلاحين في الريف والمناطق التي تعيش في ظل الأنظمة الإقطاعية ويمثل النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة أكبر إقطاعي العصور الوسطى، وفي المدن هناك أثرياء التجار والحرفيين والملاكين.
- السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين.

ثالثا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

في تلك العصور لم يرقى التحليل الاقتصادي إلى مرتبة العلم المستقل، بل سادت أفكار اقتصادية عكست الممارسات السائدة في تلك العصور التي غلب عليها الطابع المذهبي وتتمثل الأفكار الاقتصادية فيما يلي:

1- لم يكن الفكر الاقتصادي مستقل كعلم في حد ذاته، بل كان تحت وطأة الكنيسة حيث يخضع النشاط الاقتصادي لتعاليم الدين، انبثق عنه مبرأين: تمجيد العمل وعدم المساواة بين الطبقات على اعتبار أن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها.

2- تفضيل الملكية الفردية على الملكية الجماعية وهو الاتجاه الفكري السائد.

3-الدعوة إلى الاعتدال في الحصول على الثروة المادية و"الاعتدال" هنا يقصد به أن يحصل الإنسان على ما يكفيه "طبقا لظروف طبقته الاجتماعية" وليس أكثر من ذلك.

4-كانت النظرة للتجارة نظرة متزنة ولقد وضع "الإكويني" شروطا ثلاثة لكي تصبح التجارة مقبولة ومشروعة هي:

- سيادة العدالة في التبادل وهو ما كان ينادي به أرسطو سابقا (أي التبادل الخالي من عنصر الاحتكار).
- أن يسعى التاجر بتجارته للإبقاء على حياته.
- أن يسعى التاجر بتجارته إلى جلب النفع إلى بلده.

5- أما فيما يخص الثمن العادل رأى " توماس الإكويني" أن الثمن العادل هو (الثمن الذي يتساوى مع نفقة الإنتاج)، كما أن هناك رأي ثاني يعتبر أن الثمن العادل هو (الذي يغطي نفقة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عائلة ومن فعل الخير) وفي مقولة ثالثة يعتبر الثمن العادل(الذي يضمن للعامل حياة ملائمة طبقا لما تقتضيه طبقته الاجتماعية والعرف والتقاليد) كما عرف أيضا على أنه (الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافا عن الاخلاق الفاضلة).

6-القرض بفائدة، هناك شبه اجماع بتحريم القرض بفائدة وكان توماس الاكويني من الكتاب الأوائل من كتبوا في ذلك. حيث اعتمد في دعوته إلى هذا التحريم إلى ما ذهب إليه ارسطو وإلى قرارات الكنيسة.

أما الرأي الذي برر دفع الفائدة على إقراض النقود فالأمر متعلق بالزمن المستغرق لاستعمال تلك النقود المقترضة من قبل شخص غير صاحبها الأصلي، إلا أن توماس الاكويني يرى نظرة أخرى لهذا الأمر ويعتبر أن الفائدة التي تدفع نظير الزمن الذي يتنازل صاحب القرض عنه فإنها تكون غير مشروعة

من هذه الناحية كذلك، لأن الزمن ملك الله ولا يجوز للمقرض أن يحصل على ثمن شيء ليس ملكا له.

7-طرق الزراعة في ظل النظام الاقطاعي، كانت الزراعة آنذاك تتم بإحدى طرق ثلاث هي:

- نظام الحقل الواحد، أي زراعة جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية حتى تقل إنتاجية الأرض نتيجة لنقص خصوبتها فيهجرها المزارع إلى حقل آخر.
- نظام الحقلين، من خلال تقسيم الأرض إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الاخر دون زراعة، وفي العام الموالي يتم عكس الأول، ويكون الهدف من اتباع ذلك النظام هو تجديد خصوبة الأرض دون الحاجة إلى انتقال المزارع إلى منطقة جديدة كما في النظام السابق.
- نظام الثلاثة حقول وهنا كانت الأرض تقسم إلى ثلاثة أقسام حيث يزرع اثنان منها كل عام على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته.

وعليه يمكن القول أن أسس الفكر الاقتصادي في أروبا في العصور الوسطى لا يكتسي الصبغة العلمية في التحليل الاقتصادي بل يخضع للنزعة المذهبية.

رابعا: أسباب انهيار النظام الاقطاعي والحرفي

كان يسود أوربا إذا في العصور الوسطى ما يعرف بالنظام الإقطاعي، وفي ظل هذا النظام كانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية وكان النّبلاء يملكون الأراضي ومن عليها من البشر (الأقنان)، وكانت ملكية الأقنان هذه تنتقل مع الأرض من سيّد إلى آخر. وكان الإنتاج يتم بالدّرجة الأولى لإشباع الحاجات وليس لغرض التبادل، ولقد حدث التطوّر من النّظام الإقطاعي إلى النّظام الرأسمالي تدريجيا خلال القرنين الخامس والسادس عشر في أوربا، وكان وراء هذا التطوّر عدّة عوامل داخلية وخارجية.

- **العوامل الداخلية:**

أ- هروب الأقنان من الريف إلى المدينة وانفصالهم عن أدوات الإنتاج، وتحوّلهم إلى أجراء.

ب- تعاظم قوّة التجّار بعد الاكتشافات الجغرافية، في مواجهة السادة الإقطاعيين والأمراء.

ج- انتشار استخدام النقود.

- **العوامل الخارجية:**

أ- الحروب الصليبية التي وضعت الغرب المتخلف أنداك في مواجهة مع الشرق الإسلامي المتقدم اقتصاديا. حيث استمر اتصال أوربا بالشرق ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحرب الصليبية.

ب- الاكتشافات الجغرافية التي سمحت لأروبا السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب واكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بينهما، والحصول على ثروات ومعادن من العالم الجديد، والحصول في نفس الوقت على الأيدي الرخيصة للإنتاج.

إن اكتشاف كولومبس «COLOMBUS» الطريق البحري إلى القارة الأمريكية عام 1489 واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك، فتح باب الغزو والاستيطان الأوربي في أمريكا ونمو حركة الذهب والتجارة بينها وبين أوربا. وكانت النتيجة لاكتشاف المناجم وزيادة التجارة الخارجية أن زاد ثراء طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال وزاد نشاطهم التجاري والمالي ونفوذهم.

وعليه يمكن القول أن القرن الخامس عشر شهد تحرير العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوربا واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم ولقد جاء التحول أو التغير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين بصورة قوية.

المحاضرة الثانية: الفكر الاقتصادي الإسلامي (ابن خلدون، المقريزي).

لم يوجهوا مؤرخي التاريخ الإسلامي أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصور الوسطى، ومازالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الإسلامية في تلك العصور محدودة تماما بالمقارنة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات أوروبا في نفس الفترة. ولكن اتفقوا على أنه وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه الدول الأوروبية في ظل النظام الاقطاعي وما رافقه من تردي في أوضاعها الاقتصادية، عاش العالم الإسلامي فترة من الازدهار لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت نتيجة لمجموعة من السياسات التي اتبعها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ومن تبعوه.

أولا: ركائز تنظيم البناء الاقتصادي في العالم الإسلامي

قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه إلى المدينة بمحاولة التغلب على الصراعات الداخلية التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسكانها العرب وأدت الى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها. وذلك بوضع أساس جديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة تمثلت أهم معالمه وركائزه فيما يلي:

- التوزيع العادل للدخل والثروة: عن طريق **المساقاة، والزكاة، والصدقات الاختيارية والقرض الحسن.**
- تنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي: عن طريق الحث على **العمل** وتحري **الكسب الحلال**، وكذا **إقرار الملكية الخاصة** مع **تجديد إطار الملكية العامة** (الماء، النار، الكلأ: والكلأ هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات).
- تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة: ولكي تكون السوق سوقا للمنافسة الحرة يجب أن تقوم على أربعة أسس رئيسية هي: **حرية الدخول والخروج من السوق، عدم الغش، عدم الاحتكار، والرقابة المستمرة على نشاط السوق** حتى لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.
- **الزراعة:** أشارت الدراسات التي تناولت طرق الزراعة والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها في المنطقة العربية إلى أن العرب لم يحسنوا طرق العمل الزراعي وكانت الأدوات متخلفة مقارنة بالزراعة في أوروبا في تلك العصور، سرعان ما ظهر التقدم في العهد العباسي ووسعت السوق في الدولة الإسلامية بنمو المراكز الإنتاجية الزراعية وتطورت الزراعة بعد إدخال الاستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنيات الري، واتسعت أكثر بإدخال زراعة القطن في الحقول السورية والأرز في الحقول العراقية، كما انتشرت زراعة قصب السكر والتمور والتوت، كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الأخرى لتلبية حاجات السوق الواسعة.

- **الصناعة**: عرفت المنطقة العربية في العصور الوسطى انتعاشا في النشاط التجاري والنشاط الصناعي الحرفي، كانت العلاقات الاقتصادية قبل فترة الفتوحات محدودة نسبيا، تقتصر على البضائع الكمالية أما بعد الفتح الإسلامي خاصة في العهد العباسي فقد توحدت العديد من الأقطار وبالتالي ازدياد حجم التجارة والتبادل بينها، وتنوع البضائع المتبادلة نتيجة تحسين وسائل الغزل، ونسيج القطن، والحرير وصناعة الزجاج والزيوت والعطور والصابون والمراهم والجلود، والسجاد والأواني والسيوف، كذا تصدير مختلف المواد الأولية الى العالم.

وقد اهتمت الدولة بشكل ملحوظ بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها لتتمكن من ربط عاصمتها بأنحاء الدولة الإسلامية المختلفة وبالعالم الخارجي، وكان التعامل اما بالمقايضة أو بالنقد المباشر.

- **النقود**: عرفت الإمبراطورية الإسلامية تدفق كميات كبيرة من الذهب من مناطق الذهب المجاورة (مناجم الذهب غرب السودان)، وأصبح انتاج مناجم الذهب أحد أهم العناصر التي حرصت عليها الإمبراطورية الإسلامية خاصة في العهد العباسي، كما فتحت الجيوش معظم مناطق مناجم الفضة في آسيا الوسطى وصاحب تدفق كل من الذهب والفضة الى اصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية وقد تميز الدينار الإسلامي في القرن التاسع بنوعيته الممتازة لارتفاع نسبة الذهب والفضة في خليطه من جهة والى ارتفاع المهارة الفنية للسكاكين المسلمين للعملة.

- **الصيرفة**: ظهر العمل المصرفي بشكل محدود في بداية الأمر لكن أخذ في التوسع خلال القرن الثالث هجري، وجاء التوسع في العمل المصرفي وعمليات الائتمان استجابة للتوسع الكبير في النشاط التجاري بين أطراف الدولة ومع الدول الأخرى وكذلك استجابة للحاجة الملحة لوجود مكان آمن لإيداع الأموال مع ضمان سرية التعامل. وأصبح بعد ذلك العمل المصرفي من الممارسات الضرورية في الأسواق الإسلامية لأنه يعمل على تسهيل التبادل وتوسيع النشاط التجاري.

تركز اهتمامات المستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين قاموا بدراسات حول تاريخ الفكر الإسلامي على مجالات الطبيعة والكيمياء والفلك والرياضيات والجغرافية وغيرها من المجالات غير الاجتماعية، وعلى الرغم من انتقال جانب من الفكر الإسلامي الاجتماعي-بشكل مباشر وغير مباشر-إلى الفكر الغربي مثلما حدث بالنسبة لأعمال بن خلدون، إلا أن الاتجاه الغربي دأب على تجاهل الفكر الإسلامي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن بينها الفكر الاقتصادي بالعقيدة الإسلامية التي لا يؤمن بها الغربيون.

ثانيا: بعض كتابات الفلاسفة المسلمين القدامى:

يمكن ذكر على سبيل المثال الفارابي وابن سينا.

الفارابي: أشار إلى ضرورة الجماعة واستمرارا وقدم تفسيرا اقتصاديا لذلك، فكل فرد لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته بنفسه ولذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم فتقوم بذلك الجماعة.

ابن سينا: فقد نادى بألا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود، بل يجب أن يكون لكل فرد من أفراد المدينة منفعة ويجب ألا تكون هناك أي نوع من البطالة أو التعطل لذا، فيجب أن يعاقب كل من لا يعمل بدون سبب ضروري ولقد اعتبر ابن سينا البطالة مرضا أو آفة من الآفات التي يصاب بها المتعطل عن العمل.

- يشير ابن سينا، إلى أن أساس المبادلات ومن ثم أساس القيمة يقوم على المنفعة التي تعود على كل متبادل مما يحصل عليه من السلع أي أن المبادلات تقوم بهدف تبادل المنافع.
- وقد حارب ابن سينا القمار لأن المقامر يسعى لأن يأخذ مقابل من المنفعة مقدما.
- كما أنه يرى ضرورة تحريم الأفعال التي تغني عن تعلم الصناعات مثل المراباة فإنها تعد طلبا لزيادة الكسب بدون امتهان مهنة أو حرفة تحصله.
- وكذلك فقد دعا إلى عدم القيام بأي صناعة يمكن أن تتضمن أو تؤدي الى إضرار بالمصالح أو المنافع كالسرقة.

كما كانت هناك بعض المؤلفات الإسلامي القديمة التي ساهم بها عدد من المفكرين رسمت لنا صورة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

أ- ابن خلدون:

عاش ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي (1323 م 1406 م)، ويعتبر كتاب "**المقدمة**" من أشهر مؤلفاته كونه مقدمة لعلوم التاريخ والاجتماع. كما يعود له الفضل في وضع اللبنات الأولى في بناء الفكر الاقتصادي من خلال تحديده للمشكلة الاقتصادية تحديدا علميا حيث كان له السبق في ذلك، وقد ظهر ذلك جليا من خلال فصله للمسائل الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية في دراسته للحقل الاقتصادي كما كان أول من حاول توضيح السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات.

ومن الأساليب التي بنى عليها ابن خلدون، تحليله للقضايا الاقتصادية:

- لقد أظهر بن خلدون ارتباط الأحداث الاقتصادية والسياسية بعد دراسته دراسة معمقة للوقائع التاريخية.
- لقد درس وبين أثر البيئة الاجتماعية في السلوك الإنساني وعلى نشاطه الاقتصادي، أي أن البيئة تؤثر على سلوكه إجمالا وعلى سلوكه الاقتصادي خصوصا. (الإنسان بنو بيئته)
- توصل إلى نتيجة مفادها أن البيئة الجغرافية تؤثر على نشاط المجتمعات الإنسانية وعلى ثرواتها وكل ذلك يؤثر بالنتيجة على سلوك الإنسان الاقتصادي.
- كان يتميز ابن خلدون بالفكر العلمي حيث استخدم المنطق لاستنتاج بعض القواعد العامة من خلال المشاهدة والملاحظة، أو من خلال الاستنباط، فقد بنى تحليله النظري على فرضيات للتوصل إلى قواعد عامة.

لقد تعرض بن خلدون لجوانب اقتصادية عديدة ومختلفة، وأهم ما ورد في كتاباته ما يلي:

1- قسم السلع إلى ضرورية وكمالية: وأوضح أن الطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران كما أعتبر أن هذا التقسيم نسبي فهو يخضع للكثافة العمرانية، فكلما كان هناك تمدن كان هناك الميول إلى الترف وتصبح السلع الكمالية ضرورية.

2- اعتبر أن تحديد أثمان السلع وما يصاحبها من تقلبات تخضع لتأثير الظروف المختلفة للعرض والطلب. كما لم يتوقف ابن خلدون في بحث أثر الطلب والعرض على ثمن كل سلعة على حدى بل بحث كذلك أثر اختلاف الثروة بين البلاد المختلفة في طلب كل تلك البلاد على أنواع السلع المختلفة وعلى عرضها من ناحية أخرى، وأثر ذلك على ما يسمى اليوم "بالمستوى العام للأسعار". وبناء عليه فقد ارجع ظاهرة اختلاف أسعار نفس السلع في البلاد المختلفة إلى اختلاف الثروة بين تلك البلاد.

3- بحث أيضا أثر اختلاف في ثروة البلاد: ليس فقط على مستوى العرض والطلب، أو على المستوى العام للأسعار بل أيضا على مستوى فروع الإنتاج. فكلما زاد الطلب على صناعة معينة كلما ارتفع نمو تلك الصناعة، أما ما يحدد الطلب على صناعة ما أو يؤثر فيها هو ثروة البلد ودرجة

تقدمه العمراني، ومن ثم فإن ثروة البلد يمكن أن تؤدي إلى نمو بعض الصناعات التي يزيد الطلب عليها نتيجة لنمو تلك الثروة.

4- تعرض لبحث أهم ما يؤثر في نفقة الإنتاج للسلع: خاصة الحبوب، ومن أهم ما لاحظه ان بعض البلدان إذا اضطرت الى زراعة أرض غير خصبة فان تلك الأرض تحتاج (على عكس الأراضي الخصبة) لنفقات خاصة لأنها تحتاج لعلاج بأعمال ذات قيمة ومواد من السماد وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات فاعتبروها في سعرهم فيزيد ثمن الحبوب في تلك البلاد نتيجة لزراعة تلك الأراضي الأقل خصوبة.

5- قام بتحليل ما يسمى اليوم ب" الريع": فقد لاحظ، انه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي تكون العقارات رخيصة الثمن، ثم عندما تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي فترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران والفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمته ندما يزيد العمران ويرتفع ثمنها انما يتحقق نتيجة لزيادة منفعة العقار وبالتالي زيادة ما يعطيه من الدخل، فيتولد بذلك ما يسمى اليوم "الريع"، وهو يؤدي الى زيادة ثروة فئة الملاك للعقارات ومما تجدر اضافته في ذلك الصدد ان ابن خلدون قد أوضح ان هذا الريع واكتسابه من المالك ليس من مجهوده، بل هو في الواقع نتيجة تقدم الظروف العمرانية وذلك ما يحدث فعلا الآن في الإسكان وخاصة فيما يتعلق بشقق وعمارات التمليك.

6- ومن أهم إنجازات ابن خلدون الأخرى في مجال العلم الاقتصادي: هو أنه قدم ما يمكن تسميته –طبقا للإصلاحات الحديثة– نموذجا تحليليا لتطوير المجتمع وتقدمه الاقتصادي وقد بنى ذلك النموذج على عنصرين هما: تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل.

- بالنسبة لتزايد السكان، أشار ابن خلدون إلا أن الفرد لا يستطيع تدبير كل احتياجات معيشته بمفرده ومن هنا يجب على الأفراد التعاون معا في تدبير احتياجاتهم المعيشية المختلفة والتي لا شك أنها تزيد وتتنوع بزيادة عدد هؤلاء الافراد داخل هذا المجتمع وإلى كثرة أنواع الاعمال التي توجد في المجتمع.
- وبالنسبة لتقسيم العمل، فقد قرر ابن خلدون ان كثرة السكان في كل مجتمع تؤدي الى تقسيم العمل بينهم.

ويضم ابن خلدون هذين العصرين تزايد السكان وتقسيم العمل معا في تحليل واحد يتمثل في النموذج التالي:

تزايد السكان- تقسيم العمل- زيادة الإنتاج في المجتمع- زيادة المنتجات عما يشبع حاجتهم الضرورية- توجيه جزء من نشاطهم الإنتاجي لإنتاج السلع الترفيهية والكمالية- زيادة دخول الافراد- زيادة الطلب على سلع الترفيه- نمو صناعات جديدة- زيادة جديدة في الكسب- زيادة الطلب- زيادة ثانية في الدخل- زيادة الانفاق مرة أخرى في سوق الاعمال- ..... زيادة في الدخل، وهكذا.

والواقع ان هذا النموذج التحليلي يعتبر من أبرع أنواع التحليل الاقتصادي الذي تم في خلال العصور الوسطى وذلك يرجع الى أسباب عدة منها:

أ- ان ابن خلدون قد أوضح في ذلك النموذج ما يترتب عن تقسيم العمل من زيادة الإنتاج بصورة أكثر تفصيلا ووضوحا عما قدمته الدراسات المماثلة السابقة مثل الدراسة التي قدمها افلاطون.

ب- إن ابن خلدون قد أوضح كذلك الآثار التي تترتب على زيادة الإنتاج من زيادة في دخل المنتجين ومن ثم زيادة ما يطلبونه من سلع بما يؤدي الى نشوء صناعات جديدة وزيادة انتاجها فهنا قدم ابن خلدون نظرة دقيقة لكيفية تكون الدخل ولما يباشره من أثر على الاقتصاد عن طريق انفاقه.

ت- أوضح ابن خلدون في ذلك النموذج التحليلي كيف ان الإنتاج إذا زاد وارتفع معه دخل البلد فإن جزءا من الطلب يوجه نحو سلع الترفيه فيزداد انتاجها ولا يقتصر الإنتاج على مجرد انتاج السلع الضرورية مثل المواد الغذائية فقط.

ث- وذلك يمثل اهم ما يستحق الإشارة اليه فإن ابن لدون قد اتبع في تحليله ما نسميه اليوم في علم الاقتصاد بالطريقة الديناميكية التي تقوم على تحليل تتابع المؤثرات والآثار في الزمن فتبين كيف يترتب على وجود عامل معين في بدء فترة من الفترات حدوث آثار معين في نهاية تلك الفترة، ثم تبين الحالة التي تصل اليها الظاهرة في نهاية الفترة، ثم ينظر لهذه الحالة باعتباره نقطة بدء لتغير جديد، فيدرس ما يترتب عليها في الفترة اللاحقة وهكذا فالتطور

في كل فترة يوجد العوامل التي تحدد ما يحدث في الفترة اللاحقة بحيث يربط التحليل بين الفترات برباط سببي تحليلي.

والواقع ان هذا النوع من التحليل جعل ابن خلدون يسبق عصره سبقا كبير حيث لم تطبق تلك الطريقة بصورة علمية- كما تشير دراسات التطور الاقتصادي- إلا منذ سنة 1937 حيث تم ذلك على يد بعض الكتاب السويديين من خلفاء تلاميذ الاقتصاد ويكسل.

ب- المقريزي:

وهو العلامة تقي الذين احمد بن علي المقريزي، الذي ولد في القاهرة وعاش في الفترة من عام 1364 الى عام 1454 ميلادية، يعتبر عميدا للمؤرخين في العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة، ألف الكثير من المؤلفات التي تناول فيها أمور اقتصادية عدة، حيث تأثر بابن خلدون ومنهجه في تحميص الظاهرة واكتشاف منطقها، الا انه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر.

فابن خلدون كان يفسر الظواهر -وبالذات الظواهر الاقتصادية- من خلال نظرية القيمة، و"المقريزي" حاول تفسيرها على أساس نقدي، ونعني بذلك- كما هو مكتوب في قضايا الاقتصاد- ان التحليل النقدي: هو التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد، او ما له علاقة بالسياسة النقدية.

ومساهمة المقريزي في الاقتصاد تتضح من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظواهر التاريخية، وباهتمامه ببعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: قضايا وامور النقود والغلاء، وتوزيع الدخل، وقضايا السوق، او الأسواق، في كتابه: (إغاثة الامة بكشف الغمة)، فقد مل المقريزي على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار، وهو ما يعرف في الاقتصاد في العصور المتأخرة وفي عصرنا الحاضر ب" التضخم الشديد"، وارجع ذلك الى أسباب عدة: منها هو سياسي، منها ما له علاقة بالسياسة النقدية، ومنها ما هو اقتصادي، فإن اخص أسباب " التضخم"، او ما اسماه بالغلاء الشديد في الأسعار، ورد ذلك الى بعض الأسباب السياسية، وأشار في هذا الاطار الى ان من الأسباب السياسية التي تؤدي الى ذلك، هو الفساد عندما ينتشر، وعلى الأخص عندما تنتشر الرشوة داخل مؤسسات الدولة، زيادة على فرض الضرائب، والمكوس التي تتجاوز حاجة الدولة، او ينتج عنها بشكل او بآخر يؤدي الى ارتفاع الأسعار.

وفي هذا الإطار تقتبس من كلام المقريزي-فيما يخص:

الأسباب السياسية: يقول المقريزي: أصل هذا الفساد ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية في الرشوة، بحيث لا يمكن التوصل اليها الا بالمال الجزيل، فلا يجد سبيلا الى أداء ما وعد به إلا بالاستدانة فتتضاعف من اجل ذلك عليه الديون، الى ان يقول ويحتاج الى ان يقرر على حواشيه وعوامه الضرائب. لذا حرمت هذه الأمور: الفساد والرشوة وخلافه، بأي شكل من اشكاله، لذلك يشير الى انه متى حصل ذلك، فإنه يؤدي الى زيادة الأسعار، او ما يعرف "ب التضخم".

الأسباب الاقتصادية: ومن وجهة نظره ان الأسباب الاقتصادية، او أحد هذه الأسباب الاقتصادية تتمثل في: احتكار الأرض من طرف او من بعض الأطراف الذي يتج عن ارتفاع ريعها.

الأسباب النقدية: والمقصود منها النقود، ويقصد بذلك– وهذا يعتبر سبق للمقريزي لغيره مما اتى متأخرا بعده بقرون– انه من ضمن الأسباب هي الاسباب النقدية، المتمثلة في الشطط في سك النقود، بمعنى: زيادة رض النقود، لذلك عندما تقوم الجهات في الدولة بزيادة سك النقود، أي: عرض النقود، وما اسماها: الفلوس النحاسية، الشيء الذي ينجم عن انخفاض فيمته الشرائية، وبالمقابل انخفاض الأسعار، وهذا امر معروف وقرره الاقتصاديون في الأزمنة القريبة، بعد المقريزي، لذلك سبقهم المقريزي بفترات زمنية طويلة.

ونقتبس في هذا الإطار، قول المقريزي: " وراء كثرة الفلوس، أي: العملة النحاسية بأيدي الناس بالغة، قد راجت رواجا صارت من اجله هي النقد الغالب في البلد وقلت الدراهم". انتهى كلامه.

لذا بين المقريزي حقيقة توصل اليها وفهمها، وهي القوة الشرائية الاسمية، والقوة الحقيقية للنقود، ودعا في ذلك إلى محاولة الحد من زيادة سك النقود، لأنه سيؤدي الى التضخم او الى الزيادة في الأسعار.

لذلك اشار لهذا الاطار، لحل مشكلة زيادة النقود، فنلاحظ انه طالب بأن يتم سك النقود من المعادن النفسية لكي يمكن تحديد امنيتها، لأننا نعرف ان المعادن النفسية، وتحديدا الذهب والفضة مهما تترتب فهي محدودة، لذا اذا ربطت النقود، بما هو متوفر من المعادن النفسية فإنه لا يمكن للسلطات داخل الدولة أن تتحكم، وألا تسك عملة إلا في حدود ما و متوفر لديها من هذه المعادن النفسية وهو بذلك وضع فكرة لما رف لاحقا، أو أساسا لكل من: قاعدة الذهب، وقانون "غري شام"، حيث فسر اختفاء النقود الجديدة، أي: الذهب من خلال وجود النقود الرديئة، أي: العملات الأخرى، كالنحاس، لذا جاء المقريزي سابق غيره في كثير من القضايا.